



صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي أسهم في تمويل مشاريع بأكثر من 56 مليار ريال

صنعا .. سبا - تقرير - يحيى جارالله - علي المطري

■ أسهم صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي منذ إنشائه في العام 1994م وحتى نهاية 2007 في تمويل مشاريع زراعية وسمكية بتكلفة تتجاوز 56 ملياراً و290 مليون ريال.. وتتنوع تلك المشاريع على المجال الزراعي النباتي والحيواني بقيمة 17 ملياراً و148 مليوناً و943 ألف ريال والمجال السمكي بقيمة 5 مليارات و199 مليوناً و320 ألف ريال، ومجال الري 28 ملياراً و798 مليون ريال ودعم المجالس المحلية بقيمة 5 مليارات و143 مليون ريال.

المجال الزراعي:

يكتسب القطاع الزراعي في اليمن أهمية كبيرة كونه القطاع المنتج للسلع الغذائية والسواد الخام التي تدخل في العديد من الصناعات، بالإضافة إلى اعتماد شريحة واسعة من السكان على القطاع الزراعي بنسبة 53 بالمائة من القوى العاملة في البلاد.. وتتسم الزراعة في اليمن بتنوع كبير في محاصيل الإنتاج نتيجة لتفاوت الخصائص المناخية واختلاف الظروف الطبوغرافية مما أدى إلى اختلاف الأقاليم النباتية واستدامة الإنتاج الزراعي.

وأوضح مدير عام الصندوق عصام لقمان في حديث لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن الزراعة تصدر كافة القطاعات التي يركز عليها الصندوق من خلال دعم وتشجيع زراعة المحاصيل النقدية المبررة للدخل كالفنجان والنخيل من خلال تشجيع المزارعين على توسيع الأراضي المزروعة من هذه المحاصيل.

وأشار مدير عام الصندوق إلى أن إجمالي المبالغ المقدمة لدعم زراعة القطن بلغ 3 مليارات و274 مليوناً و500 ألف ريال من خلال تقديم التسهيلات اللازمة للجهات الحكومية المختصة في دلتا نين بلحج وولتا أبين بمحافظة أبين وسهول تهامة بالحديدة لتقديم القروض البضائية للمزارعين عبر وزارة الزراعة والري، بالإضافة إلى إنشاء مجالس للقطن في محافظات الجمهورية ودعم الأبحاث الزراعية في مجال إكثار البذور المحسنة وتنفيذ الدراسات والمحاولات الإرشادية المرتبطة بزراعة القطن.

وأفاد مدير عام الصندوق أنه تم تخصيص مبلغ 356 مليوناً و844 ألف ريال لدعم زراعة النخيل بهدف زيادة الرقعة الزراعية والحفاظ على الأصناف المحلية التي أوشكت على الانقراض وإدخال أصناف محسنة متكاثرة بالأنسجة وغزيرة الإنتاج بالإضافة إلى توفير البعثات وتمويل حملات مكافحة للمضرات والآفات التي أصابت النخيل في كل من محافظتي المهرة وحضرموت.

وقال المهندس لقمان: قدم الصندوق أيضاً مليارين و658 مليوناً و771 ألف ريال كقروض مسددة لتوفير مستلزمات ومدخلات الإنتاج أهمها توفير 583 حراة، صناعة الأسبدة السائلة محلياً وكذا تمويل حملات التحسين التي قامت بها وزارة الزراعة أثناء ظهور الأوبئة التي تصيب الثروة الحيوانية.

وأضاف: كما قام بتوفير إنشاء عدد من المزارع التعاونية والبيوت المحمية لإنتاج الخضار بمبلغ 27 مليوناً و166 مليون ريال كقروض عبر بنك التسليف الزراعي بحيث يتحمل الصندوق نسبة 3% من إجمالي القرض تمتع للبنك نظير منح القروض والأعباء التي يتحملها في هذا الجانب.

وفي مجال تسويق المنتجات الزراعية بين لقمان أن الصندوق ساهم بمبلغ مليار و74 مليوناً و482 ألف ريال لإنشاء البنية الأساسية لتقليل الفاقد من الإنتاج المتاح وخصن الناضج في أوقات الوفرة وكذا تخصيص المنتجات طبقاً للمواصفات المعمول بها خارجياً.

الإنتاج الحيواني:

أفاد مدير عام الصندوق أن مشاريع وأنشطة الثروة الحيوانية احتلت حيزاً كبيراً من اهتمامات الصندوق لما تكتسب من أهمية اقتصادية وغذائية في المجتمع. قام الصندوق ببلورة هذه الرؤية من خلال تمويل 19 مزرعة لتسمين الجمال والأغنام في عدد من المحافظات بقيمة 930 مليون ريال كقروض مسددة عبر بنك التسليف بالإضافة إلى برنامج تشجيع التربية المنزلية للأبقار والأغنام لصالح الأسر الفقيرة، وكذا تمويل ست مزارع لإنتاج الألبان بمبلغ 223 مليون ريال.

وقال: منح الصندوق أيضاً مبلغ مليار و115 مليوناً لتشجيع إنتاج اللحوم البيضاء (الدواجن) من خلال إنشاء الشركة اليمنية للمسالع ببنام وكذا تشجيع الجمعيات الزراعية المتخصصة في إنتاج العسل بمبلغ 41 مليون ريال من خلال إدخال وسائل ومستلزمات حديثة في هذا المجال.

وأستعرض الدراسات التخصصية المتعلقة بزيادة الإنتاج الزراعي التي ساهم الصندوق في إجرائها عبر النواتج التخصصية بمبلغ 182 مليون ريال، إضافة إلى تقديم مبلغ 339 مليوناً و400 ألف كقروض عن الأضرار التي أحدثتها السيول في بعض المحافظات والسماحة في تمويل مبنى الإدارة العامة للري.

وأضاف المهندس لقمان أن الصندوق ساهم في إيجاد 9 وحدات تقنية لإنتاج الغاز الحيوي بتكلفة 43 مليون ريال عبر الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي ودعم البناء، المؤسسي للإصلاح التعاوني الزراعي بمبلغ مليار و137 مليون ريال بالإضافة إلى منح بنك التسليف الزراعي مبلغ 350 مليون ريال مقابل قيامه بتخفيض رسوم الفائدة على المزارعين عن منحهم القروض من أموال البنك فسي المجال الزراعي، والسماحة في رفع رأس مال البنك بمبلغ مليارين و500 مليون بناء على قرار مجلس الوزراء، إضافة إلى المسماحة في تمويل مشروعات مشتركة مع جهات تمويل خارجية بمبلغ 896 مليون ريال.

المجال السمكي:

يعتبر القطاع السمكي في اليمن من القطاعات الحيوية الواعدة التي تعول عليها الدولة في دعم اقتصادها والدفع بعملية التنمية مستقبلاً، كونها ثروة طبيعية محددة إضافة إلى امتلاك اليمن شريطاً ساحلياً غنياً بالثروة البحرية يصل طوله إلى 2500 كيلومتر. ونظراً للأهمية التي يكتسبها هذا القطاع فقد أسهم الصندوق في توفير ألف و740 قارب صيد مزودة بمحركات صغيرة بقيمة 343 مليوناً و764 ألف ريال للصيادين والجمعيات السمكية منها 15 قارباً تم منحها لفرع وزارة الثروة السمكية بهدف الرقابة والتفتيش البحري ومركز أبحاث علوم البحار لدراسات الأبحاث.. وأوضح تقرير رسمي صادر عن الصندوق أنه وفر أيضاً 46 قارباً ومحركاً متوسطاً عبريا (كيبورا) بقيمة 703 ملايين و526 ألف ريال للصيادين والجمعيات السمكية كقروض عبر بنك التسليف التعاوني والزراعي بهدف الاصطياد في المناطق التي لا تستطيع القوارب الصغيرة العمل فيها وزيادة الإنتاج وخلق المنتجات السمكية باستثناء قارب واحد تم تقديمه كدعم مجاني لنقل المنتجات السمكية لصيادي جزيرة

مبون بالإضافة إلى مبلغ 159 مليوناً و66 ألف ريال لتوفير مستلزمات ومدخلات الإنتاج عبر المؤسسة العامة للخدمات وتسويق الأسماك. وأشار التقرير إلى أن الصندوق ساهم في مجال التسويق بمبلغ 271 مليون ريال لتشجيع إنتاج وتسويق الشمر والصنوبر وأسماك النمد عبر المؤسسة العامة للاصطياد الساحلي، كما وفر 13 نافذة مبردة لنقل منتجات الصيادين للحفاظ على جودة المنتجات السمكية بقيمة 119 مليوناً و960 ألف ريال بالإضافة إلى مبلغ 163 مليوناً و367 ألف ريال لإنشاء 18 مساحة حراج، ومبلغ 493 مليوناً و140 ألف ريال كقروض مسددة لإنشاء 15 مصنعاً للطحين بطاقة إنتاجية 10.5 طن في اليوم، كما أعاد تأهيل المنشآت السمكية في رأس العارة محافظة لحج بتكلفة 40 مليون ريال كقروض عبر بنك التسليف التعاوني والزراعي.

وأوضح التقرير أن الصندوق قدم 134 مليوناً و506 آلاف ريال لتحديث مصنع تعليب الأسماك بالمكلا وتشغيل مصنع تعليب الأسماك بشقفة محافظة أبين بتكلفة مليون ريال.

وبحسب التقرير فقد أولى الصندوق جانب إنشاء العرافى السمكية في المناطق الساحلية عناية خاصة حيث مول أعمال تعميق ميناء الاصطياد بالحديدة، وإنشاء ميناء للاصطياد في مديي بحجة وإنشاء رصيف بطول 80 متراً في ميناء الاصطياد بعدن وميناء الاصطياد بجزيرة كمران وكذا ترميم رصيف الإنزال بمرفأ الاصطياد - عمران - بعدن بالإضافة إلى إعادة تأهيل مركز تربية الأحياء المائية بمحافظة عدن بتكلفة إجمالية لهذه المشاريع 636 مليون ريال.

وذكر التقرير أن الصندوق مول عدداً من المشروعات في مجال الدراسات والأبحاث السمكية بتكلفة 28 مليوناً و655 ألف ريال ودعم البناء المؤسسي للاتحاد السمكي بمبلغ 231 مليون ريال، وتخفيف أعباء القروض على الصيادين عبر بنك التسليف الزراعي بمبلغ 115 مليون ريال، وبمساهمات تشجيعية أخرى في عدد من المجالات والأنشطة المتعلقة بجنوب الإنتاج السمكي بمبلغ 275 مليوناً و742 ألف ريال.

ويشير التقرير أيضاً إلى أن مخصصات القطاع السمكي من الصندوق ارتفعت خلال العام الجاري 2008م إلى مليار و800 مليون مقارنة بمليار و200 مليون خلال العام 2007م.

المجال الري:

أنفق الصندوق في مجال دعم منشآت الري من سدود وحواجز وقنوات مائة مبلغ 28 ملياراً و798 مليون ريال لعدد ألف و608 منشآت مائية. وأوضح التقرير أن حجم الدعم المقدم في مجال توفير وسائل الري الحديث بلغ مليارين و244 مليوناً و664 ألف ريال وذلك بهدف الحفاظ على الثروة المائية وتقليل الفاقد منها إضافة إلى زيادة الرقعة الزراعية باستخدام نفس كمية المياه المستغلطة بالطرق التقليدية في حال تم استخدام طرق الري الحديث ولعدم قدرة المزارعين على إدخال هذه الأنظمة الحديثة لارتفاع تكلفتها.

السلطة المحلية:

يقوم الصندوق بناء على قانون السلطة المحلية بتوريد 30 بالمائة من إجمالي موارده المحددة في قانون إنشاء الصندوق، وقد تم توريد مبلغ خمسة مليارات و143 مليوناً و683 ألف ريال.

ويواجه الصندوق إشكالية كبيرة في هذا الجانب تتمثل في عدم توفر تقارير عن الإنتاج والمجالات التي تم استغلال المبالغ الموردة من الصندوق.

مهام الصندوق:

أدت سنوات الجفاف التي سادت اليمن خلال السنوات الماضية إلى التأثير المباشر على الإنتاج الزراعي والمخزون الجوفي للمياه مما تسبب في إلحاق خسائر فادحة بالمنتج المحلي الأساسية وأثر على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مختلف محافظات الجمهورية وخاصة المنتجات الريفية التي تعتمد بدرجة رئيسية على الزراعة.. ونظراً للأهمية التي تمثلها قطاعات الزراعة والأسماك أنشأت الدولة في عقد التسعينيات صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي بهدف تخفيض تكاليف المستلزمات والمدخلات اللازمة للإنتاج الزراعي والسمكي وتوفير السلالات الجيدة للإنتاج الحيواني بأسعار مناسبة إضافة إلى دعم وتشجيع الإنتاج الحيواني وإدخال وسائل الري الحديثة وزيادة القدرة التخزينية وغيرها من الأنشطة المرتبطة بالعملية الإنتاجية والتسويقية للمنتجات الزراعية والسمكية.

وحصدت الدولة العوائد المالية للصندوق من خلال تخصيص ريال واحد عن كل لتر ديزل يستخدم داخل الجمهورية، وكذا ما تخصصه الدولة في موازنتها للصندوق والمعونات والهبات الخارجية التي يحصل عليها الصندوق والعوائد الناتجة عن نشاط الصندوق بالإضافة إلى الموارد الأخرى التي يقرها مجلس الوزراء.

ويعد صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي الجهة الوحيدة المعول عليها في تشجيع المزارعين والصيادين كونه الجهة المخولة بتخفيف الأعباء، الناتجة عن ارتفاع أسعار المستلزمات ومدخلات الإنتاج بما يمكن المزارعين والصيادين من الاستمرار في عملية الإنتاج والحفاظ على الأراضي الزراعية.

كما يعمل الصندوق على دعم المشاريع الاستثمارية وتطويرها على ضوء دراسات الجدوى المعدة ودعم وتشجيع إقامة البنية التحتية الأساسية للصناعات اللازمة لمختلف الإنتاج الزراعي والسمكي والتي تعتمد على الخامات المحلية إضافة إلى المسماحة في تحمل نسبة من رسوم الخدمة (الفراند البنكية) على القروض الزراعية والسمكية. يشار إلى أن الصندوق مثل إضافة هامة إلى الدور الذي يؤديه بنك التسليف التعاوني الزراعي الذي يقدم قروضاً مسددة للمزارعين ويمول المشاريع الزراعية الفردية والجماعية بهدف تنمية المزارع والغابات والمساهمة في النهوض بالإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي بعد الدراسة الاقتصادية للمشاريع الكبيرة وكذا دعم الهيئات والجمعيات التعاونية والزراعية والحرفية والنوعية.

أسمى آيات التهاني وأطيب التبريكات
نبعثها إلى الأخ النبيل:

الشيخ حمود خالد الصوفي

على نياله الثقة المباركة من الهيئة الناخبة
بالمحافظة بانتخابه محافظاً لمحافظة تعز
ومباركة القيادة السياسية.

تمنين للأخ المحافظ التوفيق والنجاح في مهامه

الكبيرة للانتقال بالمحافظة إلى مرحلة جديدة

من التنمية والتطور.. وخلق بيئة استثمارية

جاذبة.. تواكب إرادة وروح البرنامج الانتخابي

للقيادة السياسية الشجاعة المتمثلة في صانع

مسيرة الانطلاق نحو قيام حكم محلي واسع

الصلاحيات في اليمن الجديد

المشير علي عبدالله صالح

المهمنون

الشيخ عبدالله حسن محمد عبدالجليل وإخوانه مركز بيرباشا التجاري

التربية تنفذ مشاريع بـ10 مليارات ريال

صنعا - سبا - تقرير - محمد السباوي

نفذ قطاع المشاريع والتجهيزات بوزارة التربية والتعليم خلال العام 2007م حوالي 783 مشروعا تشتمل على الفين و939 فصلاً دراسياً في مختلف المحافظات بتكلفة إجمالية قدرها عشرة مليارات و180 مليوناً و360 ألف ريال. ذكر ذلك وكيل وزارة التربية والتعليم لقطاع المشاريع والتجهيزات عبدالكريم محمد الجنداري في حديثة لوكالة الأنباء اليمنية سبأ.

وأرشد الجنداري قائلاً: لو قسمنا عدد الفصول الدراسية على عدد أيام السنة فإننا نجد أنه ينجز حوالي تسعة فصول دراسية يوميا وهذا يدل على ما توليه الدولة بقيادة فخامة الأخ الرئيس على عبدالله صالح من اهتمام بالتعليم - موضعا أن إجمالي عدد المدارس في عموم الجمهورية التي شيدت منذ إعادة تحقيق الوحدة المباركة في 22 مايو 1990م، وصلت إلى 15 ألفا و800 مدرسة حتى نهاية 2007م، بتكلفة تزيد عن 141 مليار ريال، فيما ارتفعت ميزانية التربية والتعليم للعام الجاري 2008م إلى 150 مليار ريال، و140 مليار ريال للعام الماضي، أما بالنسبة لمشروع السنة السنوية لوزارة التربية والتعليم فإنها من المقرر حسب السنة السنوية لوزارة التربية والتعليم وضع حجر الأساس 7711 مشروعا تشتمل على الفين و892 فصلاً دراسياً بتكلفة إجمالية قدرها 17 ملياراً و789

مليوناً و502 ألف ريال.. مبيياً أن هذا الاهتمام يرجع إلى الطلب الاجتماعي المتنامي على خدمات التعليم وتزايد الوعي بالعمية، وتلويح الأعداد الهائلة من المتخلفين سنويا في مدارس التعليم، فعدد الطلاب المتخلفين سنويا يصل إلى ستمائة ألف طالب وطالبة، لتصل نسبة الميزانية المخصصة لهذا القطاع حالياً ما يقارب 22 بالمائة من ميزانية الدولة و6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي.

ولفت الجنداري إلى أن تلك المدارس استوعبت ما يزيد عن خمسة ملايين طالب وطالبة في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي في مختلف محافظات الجمهورية بزيادة نسبتها 20 في المائة عن العام 1990م وتشير إحصاءات الوزارة إلى أن ستة ملايين طالب وطالبة مسجلين في سلك التعليم العام الأساسي والثانوي، فيما يصل عدد المعلمين في الحقل التربوي من معلمين وأدريين في مختلف مديريات ومحافظات الجمهورية إلى أكثر من 250 ألف معلم وتربوي.

ويشار توفير المستلزمات التعليمية للمدارس في مختلف مناطق الجمهورية أكد الجنداري أن الوزارة وزعت ما يزيد عن مليون و558 ألف مقعد مدرسي و1600 معلم مدرسي على مختلف المدارس، وتجهيز 500 مدرسة بالحاسب الآلي وغيرها من مصادر التعلم، وكذا توزيع 250 أذاعة مدرسية، وخصوص تعزيز القدرات البشرية للقيادات التربوية قال وكيل الجنداري أن فريق التحديث وأعادة الهيكلة الذي يتكون من 12 عضواً برئاسة نفاذ برنامجاً تدريبياً يعد الأول من نوعه لهذا، القدرات التربوية في أمانة العاصمة وكافة المحافظات للعام 2007م، 2008م، منوهاً بأن هذا البرنامج الذي اختتمته نهاية الشهر الماضي عمل على تأهيل 1815

من القيادات التربوية على المستوى المركزي والمحلي من خلال 117 دورة تدريبية في مختلف التخصصات بهدف رفع كفاءتهم المهنية وبما يعزز من تحسين العملية التربوية. تشمل البرنامج الذي استمر عاماً كاملاً مجالات الإدارة، التخطيط، كتابة وإعداد التقارير، إعداد الميزانية، التخطيط المالي، المشتريات، حفظ السجلات وأرشفتها إلكترونياً، مهارات الحاسوب، اللغة الإنجليزية وفن الاتصال والتواصل.. ويشان توسيع المبنى المدرسي ليتناسب مع متطلبات العصر واستيعاب متطلبات التعلم أشار الجنداري لوكالة الأنباء اليمنية سبأ إلى أن تصميم المبنى المدرسي نال الكثير من التطور المستمر وانتقل من عدد محدود من أربعمين متواجداً تهدف إلى تلبية التنوع الجغرافي والمناخي لليمن، كل هذه البنيات من مراعاتها في التصاميم الخاصة بالمبنى المدرسي عبر استخدام المواد المحلية المتوفرة في كل سبب، مزودة بعرف خاصة بالمعامل والانشطة الرياضية والحاسوب، ومصادر التعلم الأخرى.

مؤكداً في نفس الوقت إلى ما تعانته مدارس أمانة العاصمة من أزدحام شديد للطلاب في الفصول بسبب كثرة المباني المدرسية والذي يعود إلى النمو السكاني الكبير والهجرة الداخلية إليها، مما يحتم على كل المدارس أن تعلم بنظام الفترتين وبعضها ثلاث فترات.

وتطرق وكيل الوزارة إلى الجهود التي تبذلها وزارته عبر قطاع المشاريع والتجهيزات في الاستفادة من الخبرة المدرسية في تحديد احتياجات مدارس الجمهورية من مبان مدرسية ومعلمين ومستلزمات تعليمية وغيرها.